تامة، وهو ما ينص عليه الأمر العسكري الرقم ١٧٢ مما يمنع اصحاب الاراضي من الاطلاع على مجريات قضاياهم (المصدر نفسه).

الأوامر العسكرية المتعلقة بالاموال غير المنقولة: اصدرت السلطات الاسرائيلية الكثير من الاوامر العسكرية المتعلقة بالأراضي منها.

١ ـ الأمر العسكري الرقم ١٠٦٠، وهو الخطر أمر على الاطلاق: وكان قد صدر في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، ويعني، ببساطة، ان الأراضي التي لم يتم تسجيلها في دوائر تسجيل الأراضي ستكون عرضة للمصادرة دون اعطاء اصحابها اي حق الاحتفاظ بملكيتها او اتباع الوسائل القانونية للمحافظة عليها، وذلك الى جانب كون الأمر المذكور ينتزع صلاحية المحاكم المحلية من النظر في قضايا نزاعات الأراضي، وينص الأمر على تشكيل لجنة ثلاثية للنظر في الاراضي المراد تسجيلها.

٢ ـ الأمر العسكري الرقم ٤٤٨ وصدر في ٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٧١، وهو تعديل للقانون الأردني الرقم ٦/٦٤ المتعلق بتسجيل الأموال غير المنقولة التي لم يتم تسجيلها.

٣ ـ الأمر العسكري الرقم ١٧٢، وصدر في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، ويعطي صلاحيات اللجنة الاستئنافية لاجراء الاعتراضات العسكرية

٤ ـ الأمر العسكري الرقم ٢٥، صدر في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واشترط موافقة السلطات عند ترخيص اجراء معاملة التسجيل أي بمقدور السلطات منع اجراء أي معاملة تسجيل مجدد اذا رأت فيها ما يمكن ان يشكل خطراً على اطماع ابتلاع الأراضي.

٥ ـ الأمر العسكري الرقم ٢٩٩، وصدر في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٨، وقد عطل هذا الأمر اعمال التسوية في مناطق شارفت فيها اعمال التسوية على الانتهاء، مما تسبب في ضياع حقوق كان يتمتع بها المواطنون في اثناء اعمال التسوية، كالبيع امام مأمور التسوية والايجار والرهن. واعادت تعليمات الأمر الأوضاع، فيما يتعلق بتلك الأراضي، الى ما كانت عليه قبل المباشرة في اعمال التسوية (المصدر نفسه، ٢٢/٨/١٩٨٥).

بنك اسرائيل: ذكر ان بنك اسرائيل منح السماسرة اليهود واصحاب الشركات حقوق نقل الأموال الى الخارج لتسهيل اتمام الصفقات المزورة. لكن مصادر في البنك ذكرت انه تصرف وفقاً لتوجيهات وزارة المالية الاسرائيلية، حيث نقلت صلاحيات الاشراف على تحويل الاموال الى المفتش عن العملة الصعبة، الذي تصرف، بدوره، بناء على التوجيهات التي اعطيت في حينه من قبل الجهات المفوضة في وزارة المالية. واضافت هذه المصادر ان المفتش كان يدقق في ما اذا كانت طلبات الحصول على عملة صعبة مرفقة بتوصيات وزارة المالية وبعض اجهزة الأمن والحكم العسكري، وليس للبنك اي دور في تحديد سياسة شراء الأراضي (هآرتس، ٢١/٨/١٩٨٥).

ردود الفعل الاسرائيلية

اما ردود الفعل الاسرائيلية الاخرى على عملية سلب الأراضي فقد كانت ضئيلة للغاية، تراوحت بين تأييد عملية السلب بجميع السبل المتاحة وبين الرفض التام. فقد حذر القائم بأعمال رئيس الحكومة، اسحق شامير، من مطاردة «الصفقة المختارة التي تم بشراء الاراضي» وقال: «ان شراء الأراضي من العرب ليس سهلاً، لذا لا بد من اللجوء الى الحكمة والحيل للقيام بذلك، وحذر من المساس بعملية «بانة اذ الأرض، التي اعتبرها «واجباً مقدساً ينبغي تنفيذه» (عل همشمار، ١٩/٨/١٩٨٥).

أما عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس)، فقد قال ان الادلة التي جمعتها حركة راتس تؤكد تورط جهات سلطوية في صفقات اراضي غير قانونية. واوضح ان الشرطة والادارة المدنية والحكم العسكري في المناطق المحتلة متورطة في قضية تزوير الوثائق. وان هناك محامين وكتاب عدل متورطون ايضاً (المصدر نفسه، ٢٢/٨/١٩٨٥). مضيفاً ان اعمال الرشوة والتهديد التي استخدمت من اجل شراء الأرض تذكرنا باعمال العرب قاطع الطريق. اما اعمال التزوير فهي خيالية الى حد كبير وكأنها اخذت